اقتصاد

شركات الطيران الإسرائيلية تبتز عملاءها

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بينما يتزايد عدد الإسرائيليين العالقين في المطارات في الخارج، تطالب منظمات المستهلكين لدى الاحتلال هيئة المنافسة بالتحقيق في استغلال شركات الطيران الإسرائيلية الوضع لابتزاز العملاء ورفع أسعار الرحلات. ومددت شركة إيتا الإيطالية للطيران، أمس الثلاثاء، تعليق رحلاتها من تل أبيب وإليها حتى الثامن من أغسطس/ آب «بسبب التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ولضمان سلامة ركابها وأطقمها». كذا مددت شركة الطيران الألمانية العملاقة لوفتهانزا تعليق رحلاتها إلى مطار بن غوريون حتى الثاني عشر من الشهر، تشمل خطوة لوفتهانزا أيضًا الخطوط الجوية النمساوية. وأعلنت شركة «ويز إير» الاثنين، أنها ستعلق رحلاتها إلى إسرائيل حتى يوم الجمعة على الأقل. وتشير التقديرات التي نشرها موقع «كالكاليست» الإسرائيلي إلى أنه منذ بداية الحرب الحالية، أوقفت حوالي 25 شركة أجنبية عملياتها الجوية في إسرائيل. ويؤدي هذا الرقم إلى تعقيد الوضع السيئ بالفعل للطيران الإسرائيلي منذ اندلاع الحرب في 7 أكتوبر/تشرين الأول، بحيث إنه من بين حوالي 120 شركة أجنبية كانت تعمل في إسرائيل في الصيف الماضي، استمرت حوالي 50 شركة فقط في الحفاظ على مسارات الطيران إلى إسرائيل، وأدت عمليات إلغاء الرحلات الجوية من الأسبوع الماضي إلى خفض عددها إلى 25-30 فقط. وعلى خلفية التراجع الزاحف في عرض الرحلات الجوية من إسرائيل وإليها، ترتفع أسعار تذاكر الطيران، مما يضع شركات الطيران الإسرائيلية، التي تواصل عملياتها بشكل طبيعي، أمام انتقادات علنية حادة لاستغلالها الأزمة الأمنية لشن حرب على إسرائيل، وفرض ابتزاز في رفع الأسعار وجني الأرباح، بحسب «كالكاليست».

ويشرح الموقع الإسرائيلي أن سلطات الطيران الإسرائيلية، دعت خلال اليومين الأخيرين، الإسرائيليين العالقين في الخارج دون رحلات عودة إلى شراء تذاكر إلى مطاري أثينا ولارنكا، حيث ستزيد شركات «العال» و«يسرائيل» و«أركيا» الإسرائيلية رحلاتها إليها خلال الفترة المقبلة. وزعمت شركة العال أنها حددت أسعار رحلات موحدة لهاتين الوجهتين، بقيمة 228 دولارًا إلى لارنكا ذهابًا وإيابًا، و283 دولارًا ذهابًا وإيابًا من أثينا. مع ذلك، دعت هيئات المستهلكين لدى الاحتلال هيئة المنافسة ووزارة الاقتصاد إلى التحقق مما إذا كانت شركات الطيران الإسرائيلية تستغل موقعها في السوق للابتزاز في أسعار الرحلات الجوية في أعقاب التخفيض المستمر في عرض الرحلات الجوية. ومنذ عدة أشهر، تحقق هيئة المنافسة في مزاعم بأن شركة العال استغلت الوضع الاستثنائي في إسرائيل لزيادة أسعار رحلاتها إلى عدد من الوجهات حول العالم، إلا أن التحقيق، وفقاً لـ«كالكاليست» لم ينته بعد. وفي غضون ذلك، ناشد رئيس غرفة وكلاء التأمين شلومو اسحق رئيس لجنة الاقتصاد في الكنيست دافيد بيتان، طلب إجراء مناقشة عاجلة حول الفوضى في صناعة الطيران. وبحسب قوله، فإن «المطلب الصحيح هو أن تتدخل الجهات المخولة فوراً في الوضع وتحدد أسعاراً معقولة للرحلات الجوية من عدة وجهات من الخارج إلى إسرائيل».

مصنع لإنتاج بطاريات الليثيوم في مدينة بيتشون جنوب شرق الصين (Getty)

البطاريات الفائضة تقلق الصين

تواجه شركات تصنيع البطاريات في الصين عاماً صعباً آخر بسبب تحديات فائض الإنتاج وضعف الطلب وانخفاض الأسعار، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الثلاثاء. وأشار التقرير إلى أن الاندفاع المبكر للصين لمواكبة الطلب على السيارات الكهربائية من خلال زيادة الإنتاج، يؤدي إلى نسبة فائض إنتاج تصل إلى 6 أضعاف الطلب المحلي العام الجاري. ونظراً لأن الطلب لا يتوافق مع التوقعات، فقد تؤجَّل أو تُلغى العديد من المشاريع في الصين، تماماً كما حدث في أوروبا والولايات المتحدة. ويُتوقع أن يصل معدل الطاقة الإنتاجية الفائضة إلى ذروته في 2025، ثم ينخفض تدريجياً إلى نسبة تقدر بحوالى أربعة أضعاف ونصف بحلول نهاية العقد، وذلك قبل إعلان أي مشاريع جديدة إضافية، حسب التقرير.

أخبار

أظهرت بيانات حكومية، الثلاثاء، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في البحرين سجل 3,32% في الربع الأول من عام 2024 على أساس سنوي.

قال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر، الثلاثاء، إنه يتوقع نمو الطلب على النفط بين 1,6 مليون ومليوني برميل يومياً في النصف الثاني من هذا العام، مضيفاً أن أساسيات السوق لا تدعم الانخفاض الحالي في أسعار النفط.
وتوقع الناصر، الذي يرأس شركة النفط الأعلى ربحية في العالم، أن يبلغ الطلب العالمي على النفط 104,7 ملايين برميل يومياً في عام 2024، مشيراً كذلك إلى توقعات بطلب يتجاوز 106 ملايين برميل يومياً في النصف الثاني من العام.

واوضح الناصر في مكالمة لإعلان نتائج الأعمال: «في رأيي ان السوق تبالغ في رد الفعل والأساسيات لا تدعم انخفاض الأسعار الذي نشهده اليوم». واشار أيضاً إلى أنه يتوقع زيادة الطلب في الصين في النصف الثاني من العام إلى 17,5 مليون برميل يومياً. وقال الناصر: «اود ان اضيف ايضاً انه يبدو ان هناك مراجعة مستمرة للطلب في اتجاه تصاعدي من جانب عدد من المتنبئين والوكالات، وهو ما يجعل من الصعب اتخاذ قرارات استثمارية مستندة إلى بيانات إذ تظل المراجعات تحمل مفاجآت للسوق الى حد ما».

قالت شركة الخطوط الجوية الفرنسية إير فرانس، الثلاثاء، إنها ألغت رحلاتها بين باريس وبيروت حتى الثامن من اغسطس/ آب الجاري بسبب التوتر المتزايد بين إسرائيل ولبنان. واضافت في بيان ان «استئناف العمليات سيخضع لتقييم جديد للوضع الداخلي».

ذكرت الجريدة الرسمية التركية، الثلاثاء، أن البلاد رفعت الرسوم الجمركية على البضائع التي لا تتجاوز قيمتها 30 يورو (33 دولارا) المرسلة عبر البريد والشحن، وضاعفت إلى 60% الرسوم المفروضة على البضائع الواردة من دول من خارج الاتحاد الأوروبي. وقالت إن الرسوم الجمركية على مثل هذه البضائع القادمة من دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت بموجب مرسوم رئاسي إلى 30% من 18%. ومن المتوقع أن تطاول الرسوم الجديدة بصورة خاصة الطلبيات الشخصية الصغيرة المطلوبة من مواقع التسوق الرخيصة الشهيرة في الخارج.

هل يفعلها الفيدرالي الأميركي؟

مصطفى عبد السلام

باتت كلّ العيون مصوبة نحو مقر مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) في واشنطن لعله ينقذ ما يمكن إنقاذه قبل دخول العالم في أزمة مالية واقتصادية شرسة لا أحد يتنبأ بمداها وسرعة انتشارها وحجم خسائرها. وأصبحت الآمال معلقة على البنك في عقد اجتماع طارئ يقرر خلاله خفض الفائدة، بعد سنوات من الرفع، لعله ينقذ الاقتصاد الأميركي من الوقوع في براثن الركود، ويحول دون وقوع الأسواق في انهيارات جديدة كما جرى يوم الاثنين، وهو المشهد الذي أزعج الجميع، الحكومات الغربية، ملياردیرات العالم، البورصات وأسواق وول ستريت والتي خسرت قرابة 6,4 تريليونات دولار، أسواق العملات والمعادن والطاقة والنفط والعملات الرقمية والتي تكبدت خسائر مليارية.
وفق الجدول المبرمج سيعقد البنك الفيدرالي اجتماعاً يومي 17 و18 سبتمبر/أيلول، وهو الاجتماع السادس لهذا العام، للنظر في توجهات الفائدة، ووفق التوقعات كان من المقرر أن يطلق البنك موجة خفض لأسعار الفائدة في مارس لخفض تكلفة الأموال ومنع إلحاق الضرر بالاقتصاد الأميركي، إلا أن الفيدرالي أجَّل القرار خلال أربعة اجتماعات، ويتخوف كثيرون أن يمتد التأجيل إلى اجتماع سبتمبر، وهو ما أزعج أسواق العالم من البيانات الأميركية الضعيفة الأخيرة المتعلقة بالبطالة، وأثار مخاوف من أن المجلس ربما يكون قد ترك الفائدة مرتفعة لفترة طويلة، وهو ما قد يدخل الاقتصاد في حائط سد وموجة ركود تأخرت عامين.
وهذا ما يبرر تصاعد الانتقادات اللاذعة للفيدرالي بسبب تأجيل قرار خفض الفائدة، إيلون ماسك قال إن من الحماقة عدم خفض الفيدرالي أسعار الفائدة حتى الآن، وبيل أكمان، قال إن الفيدرالي كان بطيئاً للغاية في رفع الفائدة، والآن أصبح بطيئاً جداً في خفضها.
وكذا جيفري غوندلاش الملقب بملك السندات والذي قال إنه كان ينبغي بدء دورة تخفيف أسعار الفائدة في يونيو، بل إن الخبير الاقتصادي محمد العريان حذر من فقدان الولايات المتحدة وضعها الاقتصادي الاستثنائي بسبب الأخطاء التي يرتكبها الفيدرالي في إدارة السياسة النقدية.
ورغم أن رئيس الفيدرالي، جيروومي باول، خرج علينا يوم 31 يوليو قائلاً إن البنك قد يخفض الفائدة في سبتمبر إذا واصلت البيانات الاقتصادية مسارها الحالي، إلا أن الأسواق لا تنتظر هذا الموعد وتترقب اجتماعاً عاجلاً يضع حداً لحالة الاضطرابات التي باتت تسيطر على البورصات والأسواق والتكهنات المتعلقة بوضع الاقتصاد الأميركي ومدى اقترابه أو بعده من الدخول في مستنقع الركود، وهو ما يجر العالم كله إلى أزمة قد تفوق أزمة 2008.

الضرائب تستحوذ على 75% من إيرادات الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

استحوذت الضرائب على 75% من إجمالي الإيرادات العامة الأردنية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، وفق البيانات الرسمية، ما دعا خبراء اقتصاد إلى انتقاد زيادة العبء الضريبي مقارنة بالأوضاع المعيشية ومستويات الدخل والأجور.
وأظهرت أحدث بيانات للبنك المركزي، ارتفاع العوائد المتحققة من الضرائب خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى مايو/ أيار الماضي إلى حوالى 4,1 مليارات دولار. ووفقاً للبيانات المستندة إلى أرقام وزارة المالية، التي اطلعت عليها «العربي الجديد» ارتفعت الإيرادات المحلية إلى 5,47 مليارات دولار نتيجة ارتفاع بعض البنود المكونة لها بخاصة الإيرادات الضريبية المتحققة من الضرائب المختلفة كضريبتي المبيعات والدخل والرسوم الجمركية وغيرها. وتتوزع الضرائب بين ضريبة المبيعات التي تبلغ 16% على السلع والخدمات كافة، باستثناء عدد محدود منها، وضريبة الدخل على الأرباح ودخل الأفراد، والضريبة الخاصة التي تتجاوز على بعض السلع والخدمات 50% و60%، والرسوم الجمركية وغيرها من تصنيفات الضرائب. وتُعَدّ الإيرادات المتحققة من الضريبة العامة على المبيعات، الأعلى معدلاً بالنسبة إلى اجمالي العوائد الضريبة وتزيد بكثير على باقي البنود، حيث بلغت 2,4 مليار دولار، بما نسبته 58,1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وتخضع السلع والخدمات المنتجة محلياً أو الموردة للبلاد من مناشئ مختلفة لضريبة المبيعات والرسوم الجمركية. وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب السابق ضرار الحراسيس لـ«العربي الجديد» إن الضرائب تشكل بالفعل غالبية الايرادات المحلية، نظراً لعدم وجود عوائد مالية كبيرة من مجالات أخرى كالموارد الطبيعية والاستثمارات الحكومية باستثناء مساهمات محدودة في عدد من الشركات وتحقق بعضها إيرادات جيدة. وأضاف الحراسيس أن الوعاء الضريبي في الأردن يُعَدّ من أعلى النسب مقارنة بدول أخرى ذات ظروف مماثلة، وهي تعد أحياناً بمثابة عوامل غير محفزة للاستثمار أو تنشيط الوضع الاقتصادي، معتبراً أن هذه الإيرادات هي السبيل أمام الحكومة في ظل الظروف الحالية لتغطية ما أمكن من النفقات بشقيها الجاري والرأسمالي وتسديد أقساط وفائدة الدين العام.

مال وناس

ارتفاع الدولار يعصف بـ«الأوكازيون» في مصر

اعاد صعود الدولار امام الجنيه المصري في الايام الاخيرة اسواف مصر الى دائرة الارتباك مجددا

القاهرة ـ **عادل صبري**

انتظر الكثيرون من أصحاب المحلات والمراكز التجارية في مصر حلول موسم التخفيضات الصيفية «الأوكازيون» لتنشيط مبيعاتهم والفكاك قليلاً من دائرة الركود التي أحاطت بهم، لكن عودة الدولار إلى الصعود مجدداً أمام الجنيه في الأيام الأخيرة أربكت حسابات الجميع، وباتوا حائرين بين تحمّل تخفيضات يصعب تعويضها مستقبلاً، في ظل غلاء البضائع من جديد أو الاستسلام لتراجع المبيعات الذي أنهك أعمالهم.

وبدأ «الأوكازيون» الصيفي اعتباراً من يوم الاثنين الماضي لمدة شهر، بموافقة وزارة التموين، إذ اتفقت الحكومة مع اتحاد الغرف التجارية على مشاركة المحلات والمراكز التجارية بتقديم تخفيضات على الملابس والأدوات المنزلية والسلع المعمرة، والأدوات المدرسية، أملاً في تنشيط الأسواق، التي تواجه ركوداً كبيراً، مدفوعاً بتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، بسبب تدهور قيمة الجنيه ودخل الأسر، وزيادة أسعار المحروقات والكهرباء والمياه والنقل والخدمات الحكومية. ومع تراجع أعداد الشركات والمحلات المراغبة في المشاركة في موسم التخفيضات، قدّمت الحكومة إغراءات، تشمل السماح باستمرار العمل حتى الحادية عشرة مساءً يومياً، تزيد إلى 12 مساءً في الإجازات الأسبوعية والرسمية، مع إقامة معارض في الميادين العامة، لستلزمات المدارس والملابس. وفي جولة لـ«العربي الجديد» في الأسواق جرى رصد اختفاء اللافتات التي تعلق عادة أمام المحلات، وأدوات الزينة التي توضع بمداخل المراكز التجارية والأسواق الشعبية، استقبالاً لموسم التخفيضات الأهم على مدار العام، الذي يشهد إقبالاً كبيراً على شراء الملابس والأدوات المدرسية والمكتبية.

بشير تجار إلى مخاوفهم من الالتزام بتقديم تخفيضات على السلع، في ظل موجات غلاء جديدة متصاعدة في أسعار مستلزمات الإنتاج، وعودة كبار التجار إلى تخفيض قيمة الائتمان الممنوح لأصحاب المحلات والموزعين، تحسباً لانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار، وصعوبة تدبيره من البنوك، لشراء مدخلات إنتاج جديدة خلال الفترة المقبلة. ويواجه المنتجون أيضاً حالة من القلق، جراء ارتفاع تكلفة الإنتاج والتشغيل والاقتراض مع صعوبة تحميل المستهلكين الزيادات الهائلة في تكاليف المنتجات دفعة واحدة. وفرضت حالة القلق أجواءها على المعارض والموزعين، بينما الجمهور ما زال غائباً عن الأسواق، منشغلاً بالاستعداد لترتيب مصروفات الدروس الخصوصية لطلاب المدارس التي بدأت الأسبوع الماضي، وبدء تحضير مصروفات العام الدراسي، تمهيداً لتدبير نفقات شراء الملابس والأدوات المدرسية، التي يحتاجها نحو 26 مليون طالب في المدارس، و3 ملايين آخرين في الجامعات والمعاهد العليا.

يشير خبراء اقتصاد إلى تسبب الحكومة في زيادة هائلة بأسعار كافة السلع، خلال الأسبوع الماضي، عقب صدور قرارات سيادية برفع أسعار الوقود بنسبة 15% وأعقبتها زيادة بأسعار المياه والكهرباء والغاز والنقل، تراوحت بين 20% إلى 40%، بما يدفع المواطنين إلى توجيه مصادر دخلهم إلى الوفاء بفواتير تكلفة المعيشة الأساسية، دون القدرة على زيادة الاستهلاك من السلع الغذائية والملابس، بما يزيد من حجم الركود

15%

رفعت الحكومة المصرية نهاية يوليو/تموز الماضي اسعار الوقود بنسبة 15% اعقبتها بزيادة اسعار المياه والكهرباء والغاز والنقل بنسب تتراوح بين 20% و40%، وسط تحذيرات محللين من تسبّبها زيادة معدل التضخم.

بالمصانع والأسواق، فضلاً عن تحرك سعر صرف الدولار صعوداً في الأيام الأخيرة بما يقرب من 49,5 جنيهاً للدولار مقابل نحو 48 جنيهاً خلال يوليو/ تموز الماضي. يؤكد هشام حمدي؛ المحلل المالي وخبير أسواق السلع الاستهلاكية، أن السوق المصري يشهد حالة من التضخم المحلي، تؤثر على كافة السلع، في وقت تمر فيه الأسواق العالمية بحالة هبوط بأسعار المنتجات الرئيسية والاستهلاكية، بداية من البترول والغاز، ومروراً بأسعار الحبوب واللحوم والسلع المعمرة. يقول حمدي لـ«العربي الجديد» إن زيادة أسعار الوقود والنقل وانخفاض الدعم عن الكهرباء والسلع الأساسية تدفع بمعدلات تضخمية كبيرة على الأسواق، في وقت كانت تستعد فيه إلى استقبال تراجع الأسعار عالمياً، بما يساهم في خفض أسعار الواردات من سلع ومستلزمات إنتاج. ويتوقع أن تدفع الزيادة في أسعار السلع إلى موجات تضخمية، معرباً عن أمله في ألا تدفع هذه الزيادة التضخم إلى مستويات تزيد عن 30% مع نهاية العام، وذلك في اتجاه معاكس لما يراه اقتصاديون الذي يتوقعون أن تصل معدلات التضخم إلى معدلات تفوق هذه النسبة قبل ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وتستهدف الحكومة خفض معدلات التضخم إلى 15%، بتأكيدها تشجيع الصناعة الوطنية والقطاع الخاص، وتوسيع مشروعاته وزيادة الإنتاج. بينما يؤكد المنتجون أن استمرار أزمة الدولار يظل العقبة الكؤود أمام الشركات كافة. وتعكس الزيادة المحلية في سعر الدولار المنخفض عالمياً بالأساس حالة الخصوصية، ورغم تلقيه دعماً مالياً من صندوق النقد بلغ 820 مليون دولار، الخميس الماضي، ضمن قرض قيمته ثمانية مليارات دولار، تمهد للحصول على 1,2 مليار دولار أخرى، خلال الأسابيع المقبلة، من صندوق الصلابة والاستدامة التابع لصندوق النقد. ويؤكد هشام حمدي؛ المحلل المالي لـ«العربي الجديد»، أن صعود الدولار مقابل الجنيه يظهر الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد، والتي تشمل وجود مشكلة في ميزان المدفوعات، مع زيادة القروض الأجنبية بالدولار، وحاجة الحكومة لسداد التزاماتها الخارجية، مع ارتفاع المصروفات بالدولار، على السلع والمنتجات من الخارج، مع تراجع الموارد المالية من قناة السويس والصادرات غير السلعية، مع عدم القدرة على تحقيق التوازن بين قيمة الصادرات والواردات.

سوق خان الخليلي في القاهرة (فرانس برس)

تونس

أزمة المياه تزيد بطالة المزارعين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتزايد معدلات البطالة في المناطق الريفية في تونس في ظل الجفاف المستمر الذي دفع السلطات إلى حظر الري في المناطق الزراعية المتاخمة للسدود، ما أخرج مساحات واسعة من نطاق الخدمة. ويوم الأحد الماضي، أعلنت السلطات المحلية في محافظة سليانة شمال غرب البلاد وقف تزويد واحدة من أكبر المناطق المروية في المنطقة بمياه الريّ من «سد الأخماس»، نظراً إلى تراجع مخزونه المائي إلى مستوى ينذر بالنفاد. وقالت مندوبية الزراعية في المحافظة إن مخزون المياه في السد الذي جرى إنشاؤه في ستينيات القرن الماضي نزل إلى مستوى 250 ألف متر مكعب من مجموع طاقة استيعاب تبلغ 7 ملايين متر مكعب. وأكدت أن قرار حظر الري في المنطقة المروية العمومية التي تعود ملكيتها إلى الدولة سيظل قائماً إلى حين تحسن المخزون المائي للسدّ الذي يشرف على النضوب.

ويأتي قرار حظر ري المساحات المروية بعد أن أعلنت السلطات في وقت منع الزراعات الفصلية حفاظاً على الثروة المائية والاكتفاء بسقي الأشجار المثمرة والأعلاف الخشنة. ويزيد الجفاف وتقلص مخزون مياه السدود إلى نحو 26% من طاقتها التخزينية وفق أحدث بيانات وزارة الزراعة من مخاطر نقص السلع في الأسواق وارتفاع أسعار الغذاء.

وقال عبد السلام السمراني المستثمر في المنطقة الزراعية التي تتزود بالمياه من سد الأخماس إن نحو 523 أسرة كانت تعيش من النشاط الفلاحي في المنطقة المروية باتت تواجه شبح البطالة بعد الإعلان الرسمي عن وقف استعمال مياه السد. وأكد السمراني في تصريح لـ«العربي الجديد» إن بوادر أزمة نضوب سد الأخماس ظهرت منذ عام 2019، فقد بدأت السلطات حينها في اعتماد نظام الري الدوري وفق حصص تتولى تحديدها بحسب الفصول، غير أن النشاط الزراعي في المنطقة استمر بشكل متعثر، قبل أن يعلن وقف الري نهائياً في المنطقة. ووفق المستثمر الزراعي، فإن المنطقة المروية تختص بزراعة الخضروات ومحاصيل الأعلاف والأشجار المثمرة ويعوّل على منتجاتها في تزويد السوق المحلية بالمحافظة، فضلاً عن توفير كميات لفائدة الأسواق في محافظات ساحلية والسوق المركزية في العاصمة تونس. وأشار إلى أن الفلاحين الذين كانوا يعيشون من إنتاج أراضيهم تحولوا إلى مستهلكين ينهكهم الغلاء بعد أن باتوا يشترون غذاءهم بأسعار مرتفعة. ولفت إلى أن «القحط» الذي يضرب المنطقة سبّب مظاهر اجتماعية خطيرة من بينها النزوح لأسباب مناخية، فضلاً عن انتشار البطالة والفقر وارتفاع منسوب الجريمة. وتحتكر منطقة الشمال التونسي نحو 60% من الموارد المائية 80% منها مياه سطحية. ومنذ مارس/ آذار 2023 أصدرت وزارة الزراعة قراراً بحظر العديد من الأنشطة الاقتصادية المستهلكة للمياه، كما قيدت استعمال المياه في المساحات المروية التي يعوّل عليها تعويلاً واسعاً في توفير غذاء التونسيين. وتعاني تونس نقصاً كبيراً في الأمطار للعام الخامس على التوالي. وخلال العامين الماضيين، شهد التضخم في تونس ارتفاعاً لافتاً ليسجل 9,3% في 2023 مقابل 8,3% في عام 2022، متأثراً بارتفاع أسعار الغذاء، علاوة على تداعيات الجفاف التي أثرت سلباً على القطاع الزراعي، وأضرت بمعدلات نمو الاقتصاد.

ورغم السيناريو المتفائل لصندوق النقد العربي في تقرير حديث له بتجاوز اقتصاد تونس مرحلة التعثر وانحسار التضخم إلى مستوى 5,7% بحلول عام 2025 يبقى اقتصاد تونس تحت مخاطر تداعيات التغيرات المناخية وأزمة الجفاف. وتوقع التقرير أن يرتفع نمو اقتصاد الدولة إلى 2,2% العام المقبل مقابل 1,9% متوقعة في 2024. وقال حسين الرحيلي الخبير في المرصد التونسي للمياه، إن قصوراً في السياسات الحكومية في معالجة أزمة المياه، أدت إلى بلوغ تونس مرحلة خطرة من الشح المائي. وأشار الرحيلي في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن اللجوء إلى حظر الري في مساحات زراعية واسعة هو نتيجة تراخي السلطة منذ منتصف التسعينيات في معالجة أزمة التصرف في المياه.

مزارع يمسك حفنة من التربة الجافة في منطقة الفيروات وسط شرق تونس، 20 أكتوبر 2021 (فرانس برس)

أخبار العرب

خفض إنتاج نفط الشرارة في ليبيا

أعلنت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط في بيان، أمس الثلاثاء، «البدء، بالتخفيض الجزئي للإنتاج من حقل الشرارة بسبب ظروف القوة القاهرة الناجمة عن اعتصامات تجمع حراك فزان». وناشدت المؤسسة الأطراف المعنية «ضرورة مراعاة المصلحة الوطنية ودعم جهود المؤسسة الرامية إلى استقرار الإنتاج وزيادته».

وتندد الحكومة الليبية المعترف بها دولياً، يوم الأحد الماضي، بمحاولات إغلاق حقل الشرارة النفطي ووصفتها بأنها «ابتزاز سياسي». وحقل الشرارة، أحد أكبر مناطق الإنتاج في ليبيا بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 300 ألف برميل يومياً، هدف متكرر للمحتجين لأسباب سياسية مختلفة.

نمو خدمات الاتصالات في الأردن

أظهر تقرير صادر عن هيئة تنظيم الاتصالات في الأردن، أن مجموع اشتراكات خدمات الاتصالات المتنقلة عريضة النطاق في المملكة بلغ 7,788 ملايين اشتراك، موزعة على اشتراكات بما نسبته 62% للدفع المسبق و38% للدفع اللاحق، في حين بلغت نسبة اشتراكات خطوط (الصوت والبيانات) ما نسبته 84%، واشتراكات خطوط البيانات فقط ما نسبته 16%.

وبلغ حجم الحركة الهاتفية الصوتية المتنقلة حوالي 7,3 مليارات دقيقة، موزعة على 97% محلياً و3% دولياً، وفق التقرير الذي يتناول مؤشرات قطاع الاتصالات للربع الأول من العام الحالي، والذي نشرته الهيئة على موقعها الإلكتروني، أمس، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا». ولفت التقرير إلى أن الرسائل النصية المرسلة بلغت حوالي 233 مليون رسالة نصية.

وبلغت نسبة الانتشار لاشتراكات الهاتف المتنقل حتى نهاية مارس/آذار الماضي 67,3% وفقاً لعدد السكان الإجمالي، و103,6% وفقاً لعدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاماً.

ونمت اشتراكات الجيل الخامس المتنقل نمواً ملحوظاً، حيث بلغت حوالي 27,8 ألف اشتراك مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي، والذي بلغ حوالي 12 ألف اشتراك بنسبة نمو بلغت حوالي 128%.

تقارير عربية

نمو

قطر تتقدم... ورهان على طفرة الغاز

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

تبوأت قطر مراكز متقدمة، في مؤشرات وكالات اقتصادية عالمية وتقاريرها، وارتفع ترتيب الدولة الخليجية في تقرير التنافسية العالمي للعام 2024 الصادر في يونيو/حزيران الماضي إلى المرتبة الحادية عشرة عالمياً، من بين 67 دولة، وحلت قطر في محور الأداء الاقتصادي الرابعة، وفي الكفاءة الحكومية، السابعة، وفي كفاءة قطاع الأعمال الحادية عشرة، وجاءت في المرتبة الـ 33 في البنية التحتية عالمياً.

كما توقعت مؤسسة «فوكس إيكونوميكس» العالمية في تقرير لها مطلع العام نمو الاقتصاد القطري بنسبة 2,3 % في العام 2024 وأن يتزايد وصولاً إلى مستوى 3,6%. أما صندوق النقد الدولي، فتوقع أن يرتفع معدل النمو في المدى المتوسط إلى نحو 4,5%. وبحسب بيان الصندوق، الذي جاء بعد زيارة لبعثة منه إلى الدوحة مطلع مايو/ أيار الماضي، يأتي النمو المتوقع على خلفية التوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال مع اكتمال مشاريع حقل الشمال للغاز الطبيعي، فضلاً عن النمو القوي في القطاع غير النفطي.

واعتبر خبراء اقتصاديون، في تصريحات

> تتواصل الأعمال في مشروع توسعة حقل الشمال عبر ثلاث مراحل

لـ«العربي الجديد» أن الاقتصاد القطري يحقق أداءً جيداً، مشيرين إلى أن زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من خلال رفع إنتاجها إلى 142 مليون طن سنوياً في نهاية العشرية الثالثة، سيكون هو عنوان المرحلة المقبلة.

وتتواصل الأعمال في مشروع توسعة حقل الشمال عبر ثلاث مراحل، مشروع حقل الشمال الشرقي، ويستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 110 ملايين طن سنوياً بحلول عام 2026، وتوسعة حقل الشمال الجنوبي، لزيادة الإنتاج إلى 126 مليون طن سنوياً عام 2027، وأخيراً، توسعة حقل الشمال الغربي والتي تزيد الطاقة الإنتاجية إلى 142 مليون طن سنوياً قبل نهاية 2030. وتواصل قطر إظهار قدر الاحتياطات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى تقوية القطاع المالي ودوره كمركز مالي إقليمي ودولي.

كبير من المرونة في مواجهة حالة عدم اليقين العالمية والتوترات الجيوسياسية، ووفق صندوق النقد الدولي أنه لا تأثير واضحاً على قطر، جراء الحرب الإسرائيلية المتواصلة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على قطاع غزة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي تتجه موازنة دولة قطر إلى تحقيق فائض يوازي 4,9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري، على أن يتراجع معدل الفائض هامشياً إلى 4,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 ثم يقفز إلى مستوى 5,4% بحلول عام 2026.

وحققت موازنة الدولة الخليجية فائضاً قدره 2,6 مليار ريال (714 مليون دولار) خلال الربع الثاني من العام الجاري، سيوجه إلى تخفيض الدين العام ومن ثم لا يوجد فائض نقدي، وفقاً لوزارة المالية. وبلغ إجمالي الإيرادات الربعية نحو 59,9 مليار ريال، منها 41,1 مليار ريال إيرادات النفط والغاز، بينما بلغت الإيرادات غير النفطية 18,7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 12,4% مقارنة بالربع الثاني من عام 2023.

ويقول الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة قطر، جلال قناص، لـ«العربي الجديد» إنه رغم تأثر النمو الاقتصادي بالمشكلات والتوترات الجيوسياسية في العالم والسياسة النقدية التشددية من طرف الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية العالمية، إلا أن أداء الاقتصاد القطري أفضل من الكثير من الاقتصادات الأخرى في العالم. وأضاف قناص في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تحقيق فائض في الموازنة العامة ساعد قطر على تحسين وضعها المالي والائتماني، من خلال رفع الملاءة الائتمانية، ورفع الثقة بقدرتها على سداد التزاماتها، إذ خفضت الدين العام في ما يخص الناتج المحلي إلى 40%، وتقلّص التضخم إلى أقل من 2%، وهبطت معدلات البطالة إلى أقل من 1%، وتحسّنت استثمارات جهاز قطر للاستثمار» صندوق الثروة السيادي» الذي تجاوزت أصوله 500 مليار دولار، مع نمو الاحتياطات الأجنبية في مواجهة حالة عدم اليقين العالمية والتوترات الجيوسياسية، ووفق صندوق النقد الدولي أنه لا تأثير واضحاً على قطر، جراء الحرب الإسرائيلية المتواصلة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على قطاع غزة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي تتجه موازنة دولة قطر إلى تحقيق فائض يوازي 4,9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري، على أن يتراجع معدل الفائض هامشياً إلى 4,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 ثم يقفز إلى مستوى 5,4% بحلول عام 2026.

وحققت موازنة الدولة الخليجية فائضاً قدره 2,6 مليار ريال (714 مليون دولار) خلال الربع الثاني من العام الجاري، سيوجه إلى تخفيض الدين العام ومن ثم لا يوجد فائض نقدي، وفقاً لوزارة المالية. وبلغ إجمالي الإيرادات الربعية نحو 59,9 مليار ريال، منها 41,1 مليار ريال إيرادات النفط والغاز، بينما بلغت الإيرادات غير النفطية 18,7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 12,4% مقارنة بالربع الثاني من عام 2023.

ويقول الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة قطر، جلال قناص، لـ«العربي الجديد» إنه رغم تأثر النمو الاقتصادي بالمشكلات والتوترات الجيوسياسية في العالم والسياسة النقدية التشددية من طرف الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية العالمية، إلا أن أداء الاقتصاد القطري أفضل من الكثير من الاقتصادات الأخرى في العالم. وأضاف قناص في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تحقيق فائض في الموازنة العامة ساعد قطر على تحسين وضعها المالي والائتماني، من خلال رفع الملاءة الائتمانية، ورفع الثقة بقدرتها على سداد التزاماتها، إذ خفضت الدين العام في ما يخص الناتج المحلي إلى 40%، وتقلّص التضخم إلى أقل من 2%، وهبطت معدلات البطالة إلى أقل من 1%، وتحسّنت استثمارات جهاز قطر للاستثمار» صندوق الثروة السيادي» الذي تجاوزت أصوله 500 مليار دولار، مع نمو

مواطنون ومقيمون يتنزهون على كورنيش الدوحة (كريم جعفر/ فرانس برس)

علامات تجارية متزايدة في عُمان

ارتفع عدد طلبات تسجيل وتوثيق العلامات التجارية في سلطنة عُمان بنظام العلامات الدولي عام 2023 بنسبة 11%، ليصل إلى 13043 طلباً وطنياً ودولياً مقارنة بـ 11742 في عام 2022، بحسب إحصائية المكتب الوطني للملكية الفكرية.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية، أمس الثلاثاء، عن غالب بن محمد السعيدي باحث ملكية فكرية في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار قوله إن العامين الماضيين شهدا نمواً في طلبات تسجيل وتوثيق العلامات التجارية بنسبة تصل بين 10% و14%، مشيراً إلى أن العلامات التجارية سجلت في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعاً بلغ حوالي 6109 علامات، بينما بلغ عدد براءات الاختراع في النصف الأول من العام الجاري 428 اختراعاً.

المغرب

رهان على المغتربين لإنعاش السياحة

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يتعاظم رهان الحكومة المغربية والعاملين في المنشآت السياحية والفندقية على المغتربين لإنعاش السياحة خلال الصيف الجاري، خصوصاً أن المغتربين مثلوا في العام الماضي أكثر من نصف الوافدين إلى المملكة. ولا يراهن المغرب فقط على تحويلات المغتربين التي تدعم رصيد النقد الأجنبي وتوفر إيرادات لأسرهم في الدولة، بل يعول أكثر على مساهمتهم في دعم النشاط السياحي، خصوصاً في الصيف. ويُدرج المغتربون ضمن بيانات السياحة الخارجية. فقد مثلوا 45,8% في النصف الأول من العام الجاري، ضمن 7,4 ملايين سائح، حسب بيانات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويساهم هؤلاء السياح في دعم إيرادات النشاط، حيث بلغت حسب بيانات التقرير الشهري الصادر عن مكتب الصرف في الأول من أغسطس/ آب الجاري، حوالى 5 مليارات دولار في النصف الأول من 2024. وكانت مساهمة المغتربين حاسمة في بلوغ 14,5 مليون سائح في العام الماضي، حيث مثلوا نحو 51% من مجمل السياح بارتفاع وصلت نسبته إلى 27% مقارنة بعام 2022، حسب بيانات الوزارة.

وأفضى ذلك إلى دعم رصيد المغرب من النقد الأجنبي في 2023، حيث زادت إيرادات السياحة بنسبة 11,7% مقارنة بالعام السابق له، لتصل إلى حوالى 10,5 مليارات دولار، حسب بيانات مكتب الصرف الحكومي. ويترقب مصرف المغرب المركزي أن تواصل إيرادات السياح الأجانب والمغتربين ارتفاعها في العام الجاري، لتصل إلى نحو 11 مليار دولار، حيث سيساهم ذلك في دعم رصيد المملكة من النقد الأجنبي، وصولاً إلى 38,2 مليار دولار، ما يمثل خمسة أشهر ونصف شهر من واردات السلع والخدمات. وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط، أن يشهد عدد الوافدين زيادة مهمة هذا العام، مستفيداً من المجهودات المبذولة للترويج للمغرب وجهة سياحية، ولتحسين إمكانية الولوج إلى مختلف الوجهات السياحية الداخلية في المملكة.

ويقدّر عدد المغتربين المغاربة بحوالى 5,8 ملايين شخص، أي حوالى 16% من سكان المملكة، وفقاً للأرقام الرسمية، يقيم 85% منهم في أوروبا، خصوصاً في فرنسا وهولندا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا. ويتوقع المغرب استقبال حوالى 3,2 ملايين من المغتربين في الصيف الحالي، حيث دأبت السلطات في هذه الفترة من العام على تسهيل توفير وسائل النقل الجوية والبحرية وإعداد فضاءات، خصوصاً في المطارات والموانئ، بهدف تسهيل عبور المغتربين. ويشير إنبيغو موري، الرئيس المؤسس لمنظمة «ريميسانس» التي تُعنى بتحويلات المغتربين، إلى أن المغتربين المغاربة في أوروبا الذين يعبرون إلى المملكة عبر إسبانيا، يحرصون على الحلول ببلدهم من أجل السياحة فيه بين ذويهم. ويوضح موري في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه بالإضافة إلى التحويلات التي يرسلونها إلى المغرب، يساهمون في إنعاش النشاط السياحي في الصيف ويدعمون الطلب في المناطق التي ينحدرون منها، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

ويلاحظ أنهم يساهمون في دعم الطلب على التجارة والخدمات، حيث يتجلى ذلك على مستوى النقل والمطاعم والمقاهي والفنادق وجنوبها. هذا ما دفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى الدعوة إلى توفير عرض سياحي يلائم المغتربين. بدوره، يتوقع عبد اللطيف أيت حمو، الناشط في القطاع السياحي، أن يساهم المغاربة المقيمين والمغتربين في الصيف الحالي في تنشيط السياحة في مدن مثل مراكش وأكادير وطنجة والسعيدية والحسيمة، حيث ينتظر أن يصل معدل شغل الفنادق، خصوصاً في أغسطس/آب الجاري إلى ما بين 80% و100%. ويشير أيت حمو في تصريح لـ «العربي الجديد» إلى أن المغتربين دأبوا على تنشيط السياحة في بعض المدن الصغيرة والمتوسطة التي ينحدرون منها، ومناطق جبلية، ما ينعكس إيجاباً على التجارة وبعض الخدمات مثل المقاهي التي قد تحقق جزءاً مهماً من إيراداتها السنوية في الصيف. وينتظر أن تكون مساهمة المغتربين حاسمة لبلوغ هدف الخطة التي وضعتها الحكومة المغربية والرامية إلى جذب 17,5 مليون سائح بحلول عام 2026، ما من شأنه إتاحة 200 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في السياحة. وخططت الحكومة، بهدف بلوغ تلك الأهداف، لتوفير موازنة قدرها 610 ملايين دولار في الأربعة أعوام المقبلة، مع مضاعفة سعة النقل الجوي، وتعزيز الترويج والتسويق، مع إيلاء اهتمام خاص للرقمنة، وتنويع منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية، مع تأهيل الفنادق، وإحداث قدرات إيوائية جديدة، حيث ينتظر رفع عدد الأسرة في الفنادق من 300 ألف إلى 340 ألف سرير في 2026.

أخبار العالم

ارتفاع الصادرات الغذائية الكورية

ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية من المنتجات الغذائية بمقدار 9,2% على أساس سنوي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بفضل نمو كبير في منتجات المكرونة سريعة التحضير (نودلز) ومنتجات الأرز المصنعة، وفقاً لبيانات صادرة عن وزارة الزراعة والأغذية والشؤون الريفية. وبلغت قيمة صادرات المنتجات الغذائية 5,67 مليارات دولار في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز مقارنة بـ 5,18 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي وفقاً للبيانات التي أوردتها وكالة يونهاب، أمس الثلاثاء. وبحسب المنتج، قفزت صادرات المكرونة سريعة التحضير بنسبة 34% خلال الفترة المذكورة إلى 699 مليون دولار، مع ارتفاع صادرات منتجات الوجبات الخفيفة بمقدار 14,7% إلى 424 مليون دولار. كما زادت صادرات منتجات الأرز المصنعة بمقدار 45,7% إلى 165 مليون دولار وسط شعبية متزايدة للأرز الجاهز للأكل «غيمباب» المجمد أو لفائف أرز الأعشاب البحرية المليئة بالخضروات. .

غاز من أدنوك إلى أوساكا اليابانية

أعلنت شركة أوساكا غاز اليابانية، أمس، أنها وقعت البنود الرئيسية لاتفاقية طويلة الأمد مع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) لتوريد ما يصل إلى 0,8 مليون طن متري سنوياً من الغاز الطبيعي المسال. وقالت الشركة اليابانية في بيان، وفق رويترز، إن هذه تمثل أول صفقة طويلة الأمد للغاز الطبيعي المسال بين أوساكا غاز وأدنوك، مضيفة أن من المتوقع أن يبدأ العقد في أواخر العقد الحالي. وستُرسل الشحنات بصورة أساسية من مشروع الرويس للغاز الطبيعي المسال الذي يجري تطويره حالياً في مدينة الرويس الصناعية بالظفرة في أبوظبي.

أسواق عالمية

شهد يوم الاثنين موجة عالمية من الخوف، أدّت إلى نزوح جماعي من أسواق الأسهم والعملات إلى الملاذات الآمنة. وتكبدت الأسواق خسائر تقدر بنحو 6,4 تريليون دولار، إضافة إلى خسائر لحقت بمليارديرات العالم قدرت بنحو 200 مليار دولار

الأسواق تحصي خسائرها

6,4 تريليونات دولار... وضغوط على الفيدرالي الأميركي

لندن ـ **العربي الجديد**

التقطت الأسواق العالمية أنفاسها الثلاثاء، بعد عاصفة الخسائر التي هبطت بالأسهم يوم الاثنين إلى مستويات قياسية، جارفة معها تريليونات الدولارات، خاصة في قطاع التكنولوجيا، وامتدت لأسواق الأسهم والطاقة والمعادن. وصباح الثلاثاء، ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنحو 1 في المائة، بعد هبوط المؤشر القياسي إلى حافة تصحيح فني يوم الاثنين. وارتفعت عقود ناسداك 100 بنسبة 1,4 في المائة. وارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0,8 في المائة بعد هبوطه الاثنين إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر. وقفزت مؤشرات الأسهم الرئيسية في اليابان بأكثر من 9 في المائة عند الإغلاق، بعد انخفاضها بنسبة 12 في المائة في اليوم السابق. أما في أسواق العملات، فقد تكبد الدولار خسائر حادة اليوم الثلاثاء، بينما تراجع الين بعد ارتفاع حاد في الجلسة السابقة، فيما يواجه المتعاملون ضغوطاً على صفقات المتاجرة بالفائدة واحتمال خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة بشكل كبير. وانخفض الين واحداً في المائة اليوم إلى 145,78 مقابل الدولار في التعاملات المبكرة، بعد ارتفاعه لخمس جلسات متتالية ووصوله إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر عند 141,675 الاثنين. وانخفض الين أيضاً مقابل الدولار الأسترالي واليورو والجنيه الاسترليني. وجاء هبوط الاثنين لأسباب مختلفة، إلا أن المحرك المباشر كان تزايد المخاوف من الركود الأميركي بسبب مجموعة حديثة من البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال وتتعلق بالبطالة وفرص العمل، مما دفع المستثمرين إلى البحث عن أدوات الملاذات الآمنة.

في طوكيو، انخفض مؤشر نيكاي الاثنين بنسبة 12 في المائة. وفي سيول، انخفض مؤشر كوسبي بنسبة 9 في المائة. وعندما رن جرس الافتتاح في نيويورك، انخفض مؤشر ناسداك بنسبة 6 في المائة في ثوان. وانخفضت العملات المشفرة؛ وارتفع مؤشر التقلبات (VIX)، وهو مقياس لتقلبات سوق الأسهم، بشكل كبير؛ وتكدس المستثمرون في سندات الخزانة، وهي الأصول الأكثر أماناً على الإطلاق. وفي غضون ثلاثة أسابيع، جرى محو نحو 6,4 تريليونات دولار من أسواق الأسهم العالمية بسبب بيانات الوظائف الأميركية الأسبوع الماضي التي جاءت أضعف من المتوقع، إلى جانب الأرباح المخيبة للآمال من شركات التكنولوجيا الكبرى والمخاوف المتزايدة بشأن الاقتصاد الصيني، ما أدى إلى موجة بيع عالمية في الأسهم والنفط والعملات ذات العائد المرتفع. وقد دفع ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى البدء في التفكير بخفض أسعار الفائدة ربما حتى قبل اجتماع السياسة المقرر في سبتمبر/ أيلول، ويتوقع المتعاملون الآن خفض أسعار الفائدة الأميركية بمقدار 109 نقاط أساس هذا العام، مع احتمال نسبته 75 في المائة لخفض قدره 50 نقطة أساس في سبتمبر/ أيلول، وفقاً لأداة فيد ووتش التابعة لمجموعة سي إم إي.

وبالنسبة لإد يارديني، الخبير الاقتصادي الذي يتابع الأسواق عن كثب منذ نصف قرن، فإن الانهيار المفاجئ في الأسواق أعاد إلى الأذهان ذكريات الاثنين الأسود في عام 1987، وهو هبوط ليوم واحد أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 23 في المائة كان الأمر مخيفاً، لكن يارديني يلاحظ أنه في النهاية لم يكن نذيراً للهلاك الاقتصادي. وقال يارديني، الذي يدير مركز يارديني للأبحاث، لقناة بلومبيرغ التلفزيونية: «في ذلك الوقت، كنا في حالة ركود أو على وشك الوقوع فيه، وهذا لم يحدث على الإطلاق. كان الأمر في الواقع مرتبطاً بشكل أكبر بالعوامل الداخلية للسوق. أعتقد أن نفس الشيء يحدث هنا».

ومن جانبه، قال مدير استراتيجيي الأسواق العالمية في بنك أوف أميركا، مايكل هارتنيت، إن «الأسواق تعاني من حالة من الذعر، وهذا يحدث عندما يكون هناك الكثير من الأخبار السيئة في وقت واحد». وأضاف: «لا أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للذعر، لكن هذا ما يحدث عندما تكون هناك أخبار سيئة في وقت واحد». وأشار هارتنيت إلى أن «الأسواق تعاني من ضعف في الأرباح، وهناك أيضاً مخاوف بشأن الاقتصاد الكلي، وهناك أيضاً مخاوف بشأن الاقتصاد الجزئي، وهناك أيضاً مخاوف بشأن التضخم، وهناك أيضاً مخاوف بشأن أسعار الفائدة، وهناك أيضاً مخاوف بشأن الجيوسياسة».

بسبب مخاوف من أن يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى تآكل أرباح الشركات اليابانية والمعتمدة على التصدير. وفي نهاية اليوم، سجل المؤشر أكبر هبوط له منذ عام 1987.

وقال أوموري، كبير استراتيجيي المكاتب في طوكيو، «لقد فاق هذا كل توقعاتي. نحن نتجه نحو منطقة تداول لا يمكن تصورها هنا. استعدوا للمزيد». وقد امتدت الخسائر إلى أسواق آسيوية أخرى وأوروبا، حيث هبطت مؤشرات الأسهم الرئيسية، ثم إلى أميركا. وفضلت مجلة فوربس خسائر المليارديرات يوم الاثنين، وقالت إنه إذا كان هناك أيام سيئة على الإطلاق لكي تكون مليارديراً، فإن يوم الاثنين كان بالتأكيد أحدها، مع اختفاء ما مجموعه 201,9 مليار دولار من صافي ثروات 2713 ملياردير في العالم في أقل من 24 ساعة.

خسر الملياريرات أكثر من 200 مليار دولار في 24 ساعة

وخسر رئيس مجلس إدارة أمازون والمؤسس المشارك جيف بيزوس أكثر من أي شخص آخر على هذا الكوكب بالدولار حيث انخفضت ثروته إلى 180,7 مليار دولار يوم الاثنين من 187,1 مليار دولار يوم الجمعة. وجاءت الخسارة البالغة 6,4 مليارات دولار في يوم واحد بعد انخفاض بنسبة 15 مليار دولار يوم الجمعة. لاري إليسون، رئيس مجلس الإدارة والمؤسس المشارك لشركة أوراكل العلاقة للتكنولوجيا، تكبد ثاني أكبر خسارة في يوم واحد، بانخفاض قدره 6,2 مليارات دولار يوم الاثنين. إذ كان الخاسرون الأكبر على الإطلاق هم مليارديرات التكنولوجيا في الولايات المتحدة، وفي المجمل، انخفضت ثروة المليارديرات الأميركيين بمقدار 84 مليار دولار. يشرح موقع فورتشن أسباب انهيار الاثنين، أولها أن أرباح الشركات كانت قوية، ولكن ربما لم تكن قوية بما يكفي، ووفقاً لمؤشر بنك أوف أميركا لتتبع الأرباح، تجاوزت نسبة 71 في المائة من الشركات المكونة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 والتي أعلنت عن أرباحها للربع الثاني حتى الآن توقعات وول ستريت المرتفعة للأرباح. كما بلغ معدل نمو الأرباح على أساس سنوي لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 نسبة 11,5 في المائة، وفقا لبيانات FACTSET.

ومع ذلك، فإن متوسط أرباح الشركات المدرجة في مؤشر ستاندرد آند بورز 500 يتجاوز توقعات الإجماع للأرباح لكل سهم بنسبة 2 في المائة فقط، وفقاً لبنك أوف أميركا. وهذا هو أصغر تفوق منذ الربع الرابع من عام 2022، حيث إن توقعات وول ستريت أقوى من أن تتمكن العديد من شركات مؤشر ستاندرد آند بورز 500 من مواكبتها. يضاف إلى ذلك نتائج مخيبة للآمال من شركات التكنولوجيا العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي مثل أمازون، التي فشلت في تحقيق توقعات الإيرادات في الربع الثاني وشركة إنتل، التي انخفضت أرباحها وأعلنت عن تسريح 1800 موظف الأسبوع الماضي. أما السبب الثاني فيرتبط بمخاوف الركود الأميركي التي عادت إلى الواجهة بسبب تقارير تفيد بتباطؤ إنفاق المستهلكين وتقرير الوظائف الضعيف في يوليو/ تموز. وأضاف الاقتصاد الأميركي 114 ألف وظيفة فقط في يوليو، وهو أقل بكثير من 175 ألف وظيفة توقعها المتنبئون، وأضعف من 179 ألف وظيفة جرت إضافتها في يونيو/ حزيران. كذلك أدى تباطؤ نمو الوظائف إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 4,3 في المائة الشهر الماضي، من 4,1 في المائة في يونيو/ حزيران، مما أثار مخاوف بشأن استقرار الاقتصاد الأميركي ودفع البعض إلى القول إن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول ارتكب خطأ بعدم خفض أسعار الفائدة الشهر الماضي. السبب الثالث هو العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، والصراع ما بين تل أبيب وطهران، إذ أثرت احتمالات اتساع الصراع على المستثمرين يوم الاثنين، مما أدى إلى بعض عمليات البيع بدافع الخوف.

ولقد تجاهلت الأسواق إلى حد كبير العدوان الإسرائيلي على غزة. ولكن الآن ربما تكون إيران، وهي دولة منتجة للنفط، على وشك توسيع نطاق الحرب.

تكبدت الأسواق خسائر تقدر بنحو 6,4 تريليون دولار، نيويورك أول من أمس (مايكل سانتياغو/Getty)

النفط يترقب رد إيران

ارتفعت أسعار النفط 1% الثلاثاء، إلى 77,06 دولارا للبرميل، مُعوّضة خسائر الجلسة الماضية، وسط مخاوف من الرد الإيراني على اغتيال إسرائيل إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في طهران، وفؤاد عسكري في حزب الله في بيروت، وسط توقعات بتأثير الردّ على الامـدادات، وذلـك وسط بيانات قوية لقطاع الخدمات الأميركي وتراجع الإنتاج من حقل الشرارة النفطي الليبي. والاثنين، هبطت أسعار الخامين القياسيين بنحو واحد في المائة على خلفية هبوط أسواق الأسهم العالمية.

شركة طيران تركية تعلن إفلاسها

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بعد مراوحة وتعليق رحلات وإلغاء أخرى، أعلنت شركة أطلس غلوبال التركية للطيران إفلاسها، بعد قرار محكمة النقض وموافقة الدائرة السادسة للقضاء بالمحكمة، بالإجماع على قرار الإفلاس، لتصبح الشركة، منذ الثلاثاء، خارج القطاع مع إغلاق شركاتها ومكاتبها، بعد العمل لسنوات. وتناقلت وسائل إعلام تركية، إعلان الشركة «إفلاسها رسمياً» رغم أن الإفلاس حصل منذ يونيو/ حزيران 2021، لكن محكمة الاستئناف ووفق المادة 376/3 من قانون التجارة، اشترطت أن يكون طلب إفلاس الشركة صادراً من قبل مجلس الإدارة، كما طلبت وثائق «كانت ناقصة في قرار الإفلاس السابق» ما دفع المحكمة إلى إلغاء الإفلاس وأعادت القرار إلى محكمة التجارة المدنية في «باكركوي» ليتم إعلان الإفلاس رسمياً. ويقول المحلل التركي، يوسف كاتب أوغلو لـ«العربي الجديد» إن الشركة المعروفة تركياً باسم «أطلس جيت» كانت تسيّر رحلاتها إلى أكثر من 35 وجهة داخل تركيا وخارجها، موزعة على 20 بلدًا حول العالم، وذلك عبر أسطول طيران حديث قوامه 27 طائرة، وهي تعاني منذ 2020 من صعوبات مالية كبيرة وهي التي تقدمت منذ عام 2020 إلى المديرية العامة للطيران المدني بتركيا، بطلب لإعلان إفلاسها، بعد تراكم الخسائر والصعوبات المالية.

مطار إسطنبول، 14 يونيو 2024 (سيبنيم كوسكون/ الأناضول)

توقع ارتفاع الذهب مع خفض الفائدة

سوق للذهب في الهند، 13 فبراير 2020 (Getty)

تراجعت أسعار الذهب قليلاً، الثلاثاء، تحت ضغط من ارتفاع الدولار، فيما عززت تصريحات لمسؤولين في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي)، توقعات بخفض أكبر لأسعار الفائدة في وقت لاحق من العام. وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 0,2% إلى 2403,22 دولارات للأوقية (الأونصة)، وهبط المعدن الأصفر إلى أدنى مستوياته منذ 26 يوليو/ تموز في الجلسة الماضية وسط موجة بيع عالمية مدفوعة بمخاوف من ركود في الولايات المتحدة. وهبطت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,02% إلى 2443,80 دولاراً. وقالت سوني كوماري، خبيرة استراتيجيات السلع الأولية في إيه إن زد، لوكالة «رويترز»، إنه «إذا جاءت البيانات الاقتصادية الأميركية أضعف بكثير من المتوقع وأصبح المركزي الأميركي أكثر ميلاً لتيسير السياسة النقدية، سيتحرك الذهب نحو 2500 دولار فما أعلى». ورفض صناع السياسات في «المركزي الأميركي» فكرة أن بيانات الوظائف في يوليو/ تموز التي جاءت أضعف من المتوقع تعني أن الاقتصاد يهوي إلى ركود، لكنهم أشاروا إلى الحاجة إلى خفض أسعار الفائدة لتجنب هذه النتيجة. وتضع أسعار الفائدة المنخفضة ضغوطا على الدولار وعوائد السندات، في حين تزيد جاذبية الذهب الذي لا يدر عائدا.

(العربي الجديد، رويترز)

تقلبات الأسواق تعيد التحوّط إلى الواجهة

برلين ـ **شادي عاكوم**

تواجه الأسواق المالية والأسهم أوقاتاً عصيبة بعدما انخفضت بحدّة على مدار الأيام القليلة الماضية، وبلغت ذروة الهبوط الاثنين في غالبية دول العالم، حتى إن الذهب فقد البعض من قيمته وتعرضت شركات التكنولوجيا لضربة قوية. واعتبر الباحث الاقتصادي الألماني أرنيه فويست في حديث مع «العربي الجديد»، أن المخاوف من التصعيد في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى التقارير المالية السلبية من الشركات الأميركية مثل أمازون وآبل وإنتل وانهيار الأسعار في اليابان سبّبت هذه التراجعات في سوق الأسهم الاثنين. وعما يمكن أن يتعلمه المستثمرون من التوترات التي تشهدها الأسواق المالية والتراجعات في أسواق الأسهم في العديد من البورصات وسوق العملات المشفرة التي تعرضت لضغوط بيع قوية، بينت تقارير اقتصادية أن ذلك قد يكون بمثابة درس للقادمين الجدد إلى أسواق الأوراق المالية. وعلى المدى المتوسط يمكن اعتبارها فرصة للأخذ بالاعتبار عملية التحوّط، وبأن تحتوي محفظتهم على عناصر أمان رغم أنها قد تعيد عملة وغير ضرورية في عصر الأوقات الجيدة لسوق الأسهم. وبمعزل عن ذلك، أشار كبير الاقتصاديين في بنك «آي إن جي» كارستن برزيسكي إلى أنه لا خشية من حدوث انهيارات قوية في الأسواق، متوقعاً تراجعات لعدة أيام. وبعد ذلك ستعاود الأسواق استقرارها مرة أخرى لأنه وببساطة لا يوجد محفز قوي يدفعها إلى الانهيار.

واعتبر دانييل ساورينز الخبير في بوابة الأسواق المالية «فاينغولد ريسرش» في مقابلة مع «آن تي في» الإخبارية، أن سوق الأوراق المالية كان لا يزال منيعاً حتى يوليو/ تموز الماضي، ويتعرض حالياً لضربات في عدة أماكن في الوقت نفسه. وعما إذا كان ما حصل مجرد البداية أو أن الأسوأ قد مرّ بالفعل، يفيد ساورينز أنه «قد يكون هناك المزيد من الهبوط في المستقبل إذا استمرت المخاوف بشأن أسعار الفائدة والذعر من الركود». وبخصوص الكيفية التي يجب على المستثمرين حماية أنفسهم من الخسائر، أبرز ساورينز أنه يمكن الآن لأي شخص كان لديه تحوطات في محفظته أن يجمع الأرباح منها، موصياً بأتباع خطة من ثلاث خطوات: أولاً تقليل الضمان وثانياً التحول إلى النقد، وفي الخطوة الثالثة بناء احتياطات الأسهم ببطء، مشيراً إلى أنه لا ينبغي حالياً وتحت أي ظرف من الظروف تطبيق خطط الادخار والتحوط، فيما لا تزال الأسواق في مرحلة عدم اليقين.

متعاملون في بورصة فرانكفورت، 20 مارس 2023 (دانييل روالت/ فرانس برس)

رؤية

درس ياباني للعملة المصرية

شريف عثمان

أثار القلق من احتمال حدوث ركود في الولايات المتحدة، الذي أشعله تقرير الوظائف المخيب للآمال يوم الجمعة، حالة من الفوضى في أسواق الأسهم الأميركية، حيث خسر مؤشر داو جونز الصناعي 610 نقاط، مثلت أكثر من 1,5% من قيمته، وتراجع مؤشر إس آند بي 500 بنسبة 1,84%، بينما وصلت الخسارة في مؤشر ناسداك إلى 2,43%.

ولم يتوقف الأمر عند تراجعات يوم الجمعة، التي لم تكن قليلة بالمعايير الأميركية، حيث استمرت الخسائر في تعاملات أول أيام الأسبوع، ممتدة إلى أغلب أسواق العالم، وكانت البداية في طوكيو، التي تراجع فيها مؤشر نيكاي 225 بنسبة 12,4%، مثلت أكبر انخفاض بنسبة مئوية في يوم واحد منذ اليوم التالي لانهيار الاثنين الأسود في سوق الأسهم الأميركية في أكتوبر/ تشرين الأول 1987، كما كانت خسارة النقاط هي الأكبر في تاريخ المؤشر، الذي بدأ العمل به قبل ما يقرب من 74 عاماً، بعدها شهدت سوق الأسهم الأوروبية تراجعات كبيرة، حيث أغلق المؤشر ستوكس 600 للأسهم الأوروبية منخفضا 2,2%، مسجلاً أدنى مستوياته في أكثر من ستة أشهر، ومسجلاً أيضاً أكبر انخفاض إجمالي في ثلاثة أيام منذ يونيو/ حزيران 2022.

ثم جاءت السوق الأميركية لتبدأ تعاملات الاثنين على تراجعات ضخمة، قبل أن تنهي اليوم في موقف أفضل كثيراً، بعدما محت ما يقرب من نصف تلك الخسائر. ومع ذلك، سجل مؤشر داو جونز الصناعي أسوأ أيامه خلال ما يقرب من عامين، متراجعاً بنسبة 2,6%، بعدما خسر أكثر من ألف نقطة، وسجل مؤشر إس آند بي 500 أكبر خسارة له منذ شهر سبتمبر/ أيلول 2022، متراجعاً بنسبة 3%، بينما كانت الخسارة في مؤشر ناسداك بنسبة 3,43%.

ومع تضخم الخسائر، كان هناك ما يشبه الإجماع على أن المخاوف من ركود الاقتصاد الأميركي كانت السبب الرئيسي وراء انهيار الأسواق العالمية، بعد تقرير الوظائف الذي صدر يوم الجمعة، وتضاعف قلق المستثمرين بسبب خوفهم من أن بنك الاحتياط الفيدرالي ربما يكون قد تأخر بالفعل في خفض أسعار الفائدة لدعم التباطؤ الاقتصادي، حيث قرر البنك المركزي في الأسبوع الماضي الإبقاء، على أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها في عقدين من الزمان.

لكن العديد من المحللين أرجعوا خسارة الأسهم الأميركية خلال الأسابيع الأخيرة، والتي امتدت أخيراً إلى أسواق الأسهم حول العالم، إلى تصفية ما يعرف باسم «تجارة الفائدة CARRY TRADE» العالمية للين. وتشير تجارة الفائدة إلى العملية التي تقوم بها صناديق الاستثمار وصناديق التحوط الضخمة باقتراض مبالغ بالين الياباني بأسعار فائدة قريبة من الصفر وتحويلها إلى دولار، ثم استثمار تلك الدولارات في أصول تحقق أرباحاً مرتفعة في سوق الأسهم والسندات الأميركية، وأسواق أخرى بدرجة أقل.

ورغم أن الأصل في هذه التجارة هو توجيه الأموال الرخيصة التي يتم جمعها في اليابان إلى سندات الخزانة الأميركية ذات العائد الأعلى، إلا أن ميل المستثمرين لتحمل المزيد من المخاطر، خاصة في فترات الصعود الطويلة التي غذت سوق الأسهم منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، امتدت تجارة فائدة الين إلى سوق الأسهم الأميركية، بينما وصل سعر الين مقابل الدولار إلى أضعف مستوياته على الإطلاق، ما اضطر بنك اليابان (المركزي) إلى التدخل في الأسواق عدة مرات لدعمه.

ولكن بعدما رفع بنك اليابان أسعار الفائدة بشكل غير متوقع بمقدار 15 نقطة أساس الأسبوع الماضي، بعد رفعها في مارس/ آذار الماضي، وتزايد احتمالات خفض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي، تعزز الين، وأثار ذلك موجة من المطالبات MARGIN CALLS من مؤسسات الإقراض اليابانية للصناديق المقترضة للين بإيداع مبالغ إضافية أو تصفية مراكزهم وبيع الأسهم، فاختاروا الخطوة الأخيرة، الأمر الذي تسبب في موجات بيع قوية عصفت بالأسهم الأميركية وبأسهم أغلب البلدان الأخرى من بعدها.

كنت أتابع أخبار تهاوي الأسهم الأميركية على المحطات التلفزيونية المختلفة، فتذكرت فجأة أن لدينا في مصر «تجارة فائدة» من نوع مشابه، حيث تأتي البنوك وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية المختلفة لتبيع لنا الدولار مقابل الجنيه المصري، ثم لتشتري أذون وسندات الخزانة بالعملة المصرية، فتحصل على فائدة تتجاوز 25%. وعرفت هذه التجارة في مصر بأسم الأموال الساخنة، كونها تنتقل بسرعة بين أسواق المال المختلفة بحثاً عن الأرباح قصيرة الأجل. ويُشير مصطلح «ساخنة» إلى الطبيعة السريعة والمتغيرة التي تميز هذا النوع من رأس المال الاستثماري، جاءت هذه الأموال الساخنة إلى مصر في مناسبات عدة، كانت في أغلب الأحوال في الفترات التي أعقبت تعويم العملة المصرية، أو لنقل تخفيضها، لتنعم بالفائدة المرتفعة التي تصاحب عادة هذا القرار، ومكثت لفترات قصيرة، ثم ما لبثت أن خرجت من السوق المصرية مع ظهور أول درجة من ارتفاع المخاطر، أو تغير فارق سعر الفائدة في بلدها، أو في أي سوق أخرى، مع الفائدة المدفوعة على استثمارها بالعملة المصرية.

آذتنا الأموال الساخنة وتجارة الفائدة في أكثر من مناسبة، وكان أشهرها خلال الربع الأخير من عام 2021، والأول من عام 2022، حين خرجت من السوق المصرية بسبب ارتفاع عائد سندات الخزانة الأميركية، ثم بعدها مع الغزو الروسي لأوكرانيا في 25 فبراير/ شباط 2022، حيث تسبب خروج تلك الأموال في «جرح كبير» للجنيه المصري، ما زال ينزف حتى الآن، وما زلنا ندفع ثمنه.

ورغم تأكيد وزير المالية (السابق) محمد معيط على أننا تعلمنا الدرس عدة مرات، وقررنا عدم الاعتماد على تلك النوعية من الاستثمارات، لا نبدو في الوقت الحالي قادرين على الاستغناء عن تلك الأموال، حيث تجاوز المبلغ الذي أعلنت الحكومة المصرية دخوله البلاد من تلك الأموال ثلاثين مليار دولار، بينما كانت الزيادة في احتياطي النقد الأجنبي، وما تم سداده من ديون خارجية، أقل من ذلك بكثير. فهل نتعلم الدرس الياباني؟ أم ترانا سنبحث من جديد عن الدولارات إذا قررت الأموال الساخنة مغادرة السوق المصرية؟